Administrative Corruption In the Perspective of learning Theories

الفساد الإداري في ضوء نظريات ألتعلم

م. م محمد كاظم ألعبادي م. م كريم عبيس الخفاجي

جامعة المثنى / كلية ألتربيه

ملخص البحث

الفساد الإداري والمالي من الظواهر البائسة التي تفتك بالمجتمعات من خلال السلوكيات السيئة والمفسدة التي يوجدها . لذلك تركز البحث الحالي على أهداف عده تتمثل بما يأتي :-

1- التعرف على مدى وجود ظاهرة الفساد الإداري في الوزارات العراقية .

2- التعرف على ابرز نظريات التعلم التي تفسر تعلم السلوك المفسد .

3- التعرف على دور التربية في محاربة الفساد الإداري .

ولتحقيق أهداف البحث الحالي اختارا الباحثان المنهج الوصفي كمنهج يسير عليه البحث.

تكون مجتمع البحث من دوائر أربع وزارات عراقيه في محافظة بابل للعام 2009 م هي :-

(وزارات العدل ، الكهرباء ، البلديات والإشغال العامة ، العمل والشؤون الاجتماعية)

تمثلت أداة البحث في إعداد استبانه للكشف عن ظاهرة الفساد الإداري, تتكون من (25) فقرة تم إيجاد صدقها وثباتها تناول البحث في إطار نظري مجموعة من نظريات التعلم التي تفسر تعلم السلوك المفسد فضلا عن تناول الإجراءات التي تعالج ظاهرة الفساد الإداري والمالي تربويا , استخدم الباحثان الأدوات الإحصائية المناسبة لمعالجة النتائج إحصائيا . بعدها توصل الباحثان إلى عدد من النتائج التي أظهرت وجود هذه الظاهرة في دوائر الوزارات المعنية وبنسب مختلفة . وختم الباحثان بحثهما ببعض الاستنتاجات التوصيات والمقترحات .

Abstract

Administrative and financial corruption of the phenomena that destroy communities through Deviant behavior and corrupting effects, so the current study focused on several targets are as follows :-

1- Verify the extent of the phenomenon of administrative and financial corruption in Iraqi ministries .

2- Identify the most prominent learning theories that explain learning behavior spoiler

3- Clarify the role of education in the fight against corruption

And so that accomplish the objectives of the current study, the researchers adopted a descriptive approach in the context of the application for this search.

Research community is composed of four Iraqi ministries in the province of Babylon for the year 2009:- the Ministry of Justice, Ministry of Electricity, Ministry of Municipalities and Public Works, Ministry of Labour and Social Affairs .

The tools of study to prepare a questionnaire for the detection of the phenomenon of financial and administrative corruption, which is composed of 25 paragraph has been verified its reliability .

The present study dealt with in the framework of a theoretical range of learning theories that explain how to gain corrupt behavior, as well as reference to measures to ensure the reduction of this phenomenon is educationally .

The researchers used appropriate statistical tools to address the results statistically, then researchers concluded a number of results that showed the existence of this phenomenon in the reverent ministries and at different rates ,then researchers concluded conclusions and recommendations and proposals .

الفصل الأول

* مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث الحالي بما يأتي

1-لاحظ الباحثان إن فساد القادة هو من اخطر أشكال الفساد لان عدم وجود الأمانة والاستقامة لدى القادة السياسيين وكبار الموظفين سيؤدي حتما إلى تجرؤ صغار الموظفين على سلوك الفساد والرشوة واستغلال المواطنين

2-يعتقد الباحثان إن غياب ثوابت العمل المؤسساتي في العراق جعل من الفساد قاعدة للوصول إلى المكانة السياسية ومزاولة النشاط الاقتصادي.

3- لاحظ الباحثان انه لاتوجد رقابة على تصرفات الوزراء و كبار الموظفين ولا يتم مطالبتهم بتقديم تقارير ثابتة عن موجوداتهم الثابتة والمتداولة وهذا ما تم مشاهدته وسماعه في وسائل الإعلام عن هروب العديد من الوزراء إلى خارج البلد بعد إن تم اكتشاف أنهم متورطون بصفقات مشبوهة وفساد مالي وأداري.

4- شاهد الباحثان أثناء دخولهم للعديد من دوائر ألدوله جهل اغلب المواطنين وعدم معرفتهم لحقوقهم يجعلهم فريسة سهلة للموظفين المرتشين فيدفعون لهم الرشوة من اجل انجاز معاملاتهم وبالتالي اتساع ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية المختلفة

5- لمس الباحثان إن ضعف أو انعدام عنصر الرقابة والمحاسبة على موظفي الدولة يؤدي إلى انتشار وتفشي الفساد بينهم والى إساءة استعمالهم لسلطاتهم التقديرية وتجاوز حدود صلاحياتهم والعبث بأموال الدولة .

6- شاهد الباحثان في العديد من دوائر الدولة التي زاراها إن كثرة المعوقات الإدارية كتعقيد الإجراءات وعدم تبسيطها وطول خطواتها في الأجهزة الحكومية وخاصة الخدمية منها, إذ إن هذه الإجراءات المطولة والمعقدة تؤدي إلى الفساد الإداري وتجبر المواطنين على دفع الرشاوى إلى الموظفين الذين يتولون انجاز معاملاتهم لقناعة هؤلاء المواطنين إن عدم دفع الرشاوى سيؤدي إلى عدم انجاز معاملاتهم .

7-في ضل الفساد المتفشي في دوائر الدولة وجد الباحثان من خلال لقائهم بالعديد من الموظفين النزيهين أنهم لا يلقون التقدير والاحترام والدعم بل يصبح الموظف النزيه في مأزق ويتلقى الأهانات والسخرية من الكثرة الفاسدة والمنظومات المنحرفة بل وفي بعض الأحيان قد يتلقى الموظف النزيه العقوبة

8-يعتقد الباحثان إن ظاهرة الفساد الإداري في الآونة الأخيرة قد تميزت بانفلاتها وامتدادها من الأفراد والمؤسسات الخاصة والحكومية إلى بنية الدولة ونخبها السياسية وتحولها إلى بديهيه سياسيه اجتماعيه اقتصاديه .

وفي ظل هذه الأوضاع المستشرية من الفساد هل يمكن إصلاح أوضاع الفساد في العراق ؟

, لذلك أراد الباحثان أن يحاولا أن يجيبا عن هذا السؤال من خلال تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة والمستشرية في جميع مفاصل ألدوله العراقية وتفسير هذه الظاهرة في ضوء نظريات التعلم السلوكية من اجل إيجاد حلول جذريه لهذه الظاهرة لعلها تساهم في تحديد إبعادها وتفسيرها لغرض وضع حلول مناسبة لها .

أهمية البحث :

لقد حظيت ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الآونة الأخيرة اهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع ,إذ تم تعريفه وفقا لبعض المنظمات العالمية حتى أصبحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها (1)

إذ تعد مشكلة الفساد الإداري إحدى اكبر واعقد المشاكل التي تواجه اغلب بلدان العالم ولا سيما الفقيرة منها (2) إذ يمكن رصد ظاهرة الفساد الإداري في المجتمعات كافه أيا كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه وكذلك أيا كانت درجة نموها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي (3). والفساد الإداري والمالي ظاهره عالميه شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها , وتختلف درجه شموليتها من مجتمع لآخر إذ يمكن الإشارة إلى الفساد بأنه سلوك ذاتي ينعكس على الآخرين وما قد يجنيه من ذلك السلوك من تحقيق أرباح ماديه طائلة إلا أنها تكون على حساب المجتمع المحيط به وما قد يلحق ذلك من آثار سلبيه في المجتمع والتي تتجسد في ازدياد صور الانحراف وامتدادها عبر شبكات تتاجر وتقامر باقتصاد ومقومات البلد من خلال إضعافه داخليا للانتقال إلى ألمتاجره بمقدراته خارجيا , أضافه إلى غرس صفات الابتزاز والجشع والاحتلال والنصب نتيجة لوجود نفوس ضعيفة تمارس الفساد بأوجهه المختلفة , وعليه يمكن النظر إلى الفساد بمثابة الداء المعدي الذي يبدأ من الفرد أو بعض الإفراد ليعم ضرره على الجميع كافة . (4)

لقد أثبتت الكثير من الدراسات التي أجريت في مختلف دول العالم الطبيعة السلبية لآثار الفساد الإداري وفضلا عن أضعافه للسلطة المعنوية والأخلاقية في المجتمع فانه يؤدي إلى إضعاف كفاءة العمليات الحكومية وزيادة فرص الجريمة المنضمة كما ويقلل من فاعلية القرارات السياسية, كما إن انتشار الفساد الإداري يؤدي إلى زيادة في التفاوت الطبقي إذ إن الفساد الإداري لا يؤدي إلى تمكين البيروقراطيين والموظفين العموميين من أن يصبحوا من أصحاب الملايين فحسب بل يقود أيضا إلى تدهور ملايين المواطنين العاديين, وفي العراق يبرز الفساد الإداري بصوره أكثر وضوحا كما أن أثاره أكثر خطورة في المجتمع (1) لذلك نلاحظ إن إحدى ظواهر الفساد الإداري والمالي هو تحوله إلى ثقافة سائدة آو ما يسمى

(ثقافة الفساد) مضيفا على نفسه ألشرعيه في الشارع والمعاملات ألرسميه اليومية ومن ثم ترسيخه كنمط سلوكي لأشباع الحاجات المختلفة والاكتفاء الذاتي وبالتالي يتحول الفساد من كونه عمل منبوذ اجتماعيا وقيميا إلى عمل يلقي الاستحسان ويندمج ضمن المنظومة الايجابية للأخلاق . (5)

وعلى هذا الأساس يتحول الفاسد من شخص مجرم يجب أن يساق إلى العدالة إلى شخص قاضي حاجات ففي الوقت الذي كان فيه الفاسد يسير منحنيا متخفيا يخشى أن يعلم به احد جيرانه , أصبح اليوم يفتخر بمكتسباته وبمهاراته!!

لذلك يرى الباحثان 0 أنه لابد من اعتماد آليات للتصدي للفساد الإداري والمالي تستند على معالجات قانونيه تمتد من المنبع مروراً بحسم جرائم الفساد بالقانون فضلاً عن الوقاية من هذه الظاهرة لتجنب حدوثها من خلال المعالجات المسبقة و قبل انتظار حدوث الظاهرة للوقاية منها, من خلال استخدام الفعاليات المختلفة منها نشر ثقافة النزاهة في المجتمع التي تستند إلى الهجوم المقابل على ثقافة الفساد من خلال تهيئة المناخ المناسب لثقافة النزاهة لتأخذ دورها في بناء الحضارة الحقيقية للمجتمع ألقائمه على الإبداع وعدم التدخل في شؤون الآخرين وسلب حقوقهم بطرق غير شرعيه., لذلك فأن ظاهرة الفساد الإداري تغير في قيم المجتمعات بحيث يصبح الشخص الفاسد لا يخاف من المواطن النزيه والشريف بل ينتقل الخوف إلى المواطن نفسه وأصبح الجميع يحسب له ألف حساب لأنه يمتلك السلطة والمال والقرار السياسي , فهو الكادر الحزبي أو القيادي في حزب ما وهو المدير العام وهو الموظف الصغير والوزير أو عضو البرلمان , وأصبحنا نبحث عن الفاسد لتسهيل معاملاتنا مهما كانت صعبه ويضمن لنا التعيين في أي موقع وفي أي دائرة نرغب بها , بعد أن يمنحنا الشهادة ألمزوره ويصدر لنا أمر التعيين وكل ذلك مقابل هديه بحجمه (5)

وعلى خلفية تأصل الفساد بهذا القدر في المجتمع , عكفت العلوم ألتربويه والنفسية على دراسة ميكانزيماته الأساسية والبحث في أصول وأسباب سلوك الفساد إذ يحاول البحث الحالي تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة ومحاولة معرفة أسبابها وأنواعها والمعالجات الضرورية والجذرية لهذه الظاهرة , إذ اعتمد هذا البحث في تفسير تعلم السلوك المفسد على نظريات التعلم التي فسرت كيفية تعلم السلوك وبيان أهمية ترسيخ المفاهيم ألاجتماعيه مثل (النزاهة والأمانة والصدق وغيرها)عند الأطفال وخاصة السنوات الأولى من الدراسة لما لها من أهميه كبيرة في حياتهم المستقبلية.

أهداف البحث

تتركز أهداف البحث الحالي بألاجابة عن الأسئلة الآتية :-

1-ما مدى وجود ظاهرة الفساد الإداري في الوزارات ألعراقيه .؟

2-ما هي نظريات التعلم التي تفسر تعلم السلوك المفسد .؟

3-ما دور ألتربيه في محاربة الفساد الإداري ؟

حدود البحث :

يشمل البحث الحالي دوائر أربع وزارات عراقيه في محافظة بابل لعام 2009 م هي (العمل والشؤون الاجتماعية ، الكهرباء ، العدل ، البلديات والإشغال ألعامه)

تحديد المصطلحات

1الفساد لغة :- الفساد في معاجم اللغة هو (فسد) ضد (صلح) والفساد لغة البطلان , فيقال : فسد الشيء أي بطل واضمحل ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه فهو (الجدب والقحط) كما في قوله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) سورة (الروم) الآية 41 , أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى (للذين يريدون علوا في الأرض ولا فسادا) سورة القصص الآية (83) , أو عصيان لطاعة الله كما في قوله تعالى (أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) سورة المائدة الآية (33) ,ونرى في الآية ألسابقه تشديد القران الكريم على تحريم الفساد على نحو كلي وان لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة . والفساد لغة يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الصلاح . (6)

الفساد اصطلاحا :-

1- **عرفه صندوق النقد الدولي (I m f) :-** هو علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف إلى استنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد آو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين . (7)

2-**عرفه الوائلي(2006)** : هو إساءة استعمال السلطة ألعامه أو الو ضيفة ألعامه للكسب الخاص (1)

عرفه البنك الدولي :- هو سوء استخدام السلطة ألعامه من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها (8)

الفساد الإداري :- ويعرف بالانحرافات الإدارية والمالية والو ضيفيه أو التنظيمية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وضيفته في منظومة التشريعات واستغلال المناصب المشغولة من قبله والصلاحيات ألمخوله إليه في الوظائف ألعامه ومخالفة القواعد والأحكام ألماليه التي تضم سير العمل الإداري والمالي والرقابي في ألدوله ومؤسساتها واغلب أسبابه ناتجة من محاولة الكسب السريع والإثراء على حساب ألمصلحه ألعامه (9)

التعريف الإجرائي للفساد الإداري: هو قيام الموظف الحكومي مهما كانت وظيفته باستغلال منصبه والتجارة به من اجل أن يحصل على مكاسب مادية غير مشروع واخذ حقوق الآخرين بغير حق في الوزارات.

نظريات التعلم :

النظرية :- هي مبدأ عام يدعمه قدر كبير من المعارف والمعلومات والبيانات ويفسر ظاهره أو موقف أو مجموعه من الظواهر والمواقف . (10)

التعلم :- هو كل ما يكتسبه الإنسان عن طريق الخبرة والممارسة كاكتساب الاتجاهات والميول والمدركات والمهارات ألاجتماعيه والحركية والعقلية وهو تعديل السلوك آو ألخبره نتيجة ما يحدث في العالم أو ما نفعل أو ما نلاحظ . (11)

التعريف الإجرائي :- هي مجموعه من نظريات التعلم ألسلوكيه والتي تبناها الباحثان في تفسير كيفية تعلم السلوك المفسد وهذه النظريات هي (نظرية المثير والاستجابة لبافلوف , ونظرية التعلم الإجرائي لسكنر , ونظرية التعلم بالمحاولة والخطأ لثورندايك ونظرية التعلم الاجتماعي لباندورا ونظرية هل في التعلم) .

الفصل الثاني

الإ طار النظري

- **البعد التاريخي لظاهرة الفساد الإداري**

أن لظاهرة الفساد الإداري والمالي أثر في تفتيت وسلب هوية المجتمعات, الأمر الذي يجعلنا نتصدى لهذه الظاهرة بالدراسة والتوثيق من خلال تشخيص بداياتها ومظاهرها عبر العصور الماضية حيث ترجع جذور ظاهرة الفساد إلى عمق التاريخ والنشأة الأولى للبشرية , إذ وقفت كل السنن والشرائع السماوية ومختلف الحضارات ضد الفساد بمختلف مظاهره , منزله أقصى العقوبات بحق مرتكبيه حيث تشير الدراسات إلى أن الأقوام التي استوطنت ارض العراق (حضارة وادي الرافدين) وهي من أولى الحضارات في العالم التي قد عرفت ظاهرة الفساد , لذلك أشارت إلى هذه الظاهرة في القوانين التي عرفتها شرائع (أوروك) و(اورنمو)في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أرك) حسب أراء السير كريمر كما أن الوثائق التي عثر عليها و التي تعود بتاريخها إلى الإلف الثالث (ق.م) تبين أن المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد مثل (استغلال النفوذ , استغلال الوظيفة ألعامه ,وقبول الرشوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم كانت تصل إلى حد الإعدام فضلاً عن أشارة الملك حمو رابي ملك بابل صاحب التشريعات ألمعروفه في التاريخ (شريعة حمو رابي) إذ أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة مشددا على إحضار المرتشي أمامه ليقاضيه بنفسه ويتولى أمر اجتثاثه .وكذلك كل الحضارات في التاريخ وكل الفلسفات أدانت الفساد ونبذت السلوك الفاسد وحقرت من قيمة المفسد , وعلى أساس ذلك أيضا جاءت الأديان ألعالميه الثلاثة (اليهودية , ألمسيحيه , الإسلام) لنبذ الفساد والمفسد , ولعل غزارة النصوص ألقرانيه والتي تجاوزت الخمسون آية في التعرض للفساد بمختلف مظاهره شاهدا على ذلك , منها قوله تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)) سورة الروم الآية 41 , وقوله تعالى ((للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا)) وكذلك الأحاديث النبوية ألشريفه , والبعض منها تعرض للفساد في الصميم كالغش والرشوة والسرقة والفساد الاقتصادي والسياسي منها قوله (ص) ((لعن الله الراشي والمرتشي)).

وتأسيسا على ما سبق أراد الباحثان تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري بصورة مفصلة , إذ يمكن التعرف على أنواع وتصنيفات الفساد الإداري والمالي وهي كالأتي :-

* **أنواع الفساد** :- يمكن تقسيم الفساد من حيث الحجم إلى قسمين رئيسين هما :-

أ – **الفساد الصغير** :- ويشمل على آليتين أساسيتين هما :-

1- آلية دفع الرشوة أو العمولة ألمباشره إلى الموظفين والمسئولين في الحكومة وفي القطاع العام لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات .

2- وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي(1)

ب – الفساد الكبير

ويتمثل بقيام بعض القادة السياسيين وكبار المسئولين بتخصيص الأموال ألعامه للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوى وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأس مالها من مقدرات ألدوله مقابل تحويل ارصده منافعها في جيوب هؤلاء المسئولين والقادة . ويؤثر الفساد الكبير على اتخاذ القرارات مثل قرارات أنشاء المشروعات ألاقتصاديه وترسية العطاءات والمناقصات وعقد الصفقات ألكبيره في مختلف المجالات . (12)

أما التقسيم الثاني للفساد هو :-

1- **الفساد العرضي :-** وهو الفساد الذي يحدث في قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين ويعبر عن سلوك شخصي أكثر منه تعبيرا عن نظام عام كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو تلقي الرشوة الخفيفة أو سرقة أدواة مكتبيه وما إلى ذلك .

2- الفساد المنتظم أو النظامي :- وهو الذي يحدث عندما تتحول أدارة المنظمة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكه مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل عنصر منها على الآخر , مثال ذلك شبكة الفساد التي تظم مدير الدائرة ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري .

3- الفساد الشامل :- وهو النهب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات ألوهميه وتحويل الممتلكات ألعامه إلى مصالح خاصة وبحجم كبير ويمارس هذا النوع من قبل ألقمه المتربعة على رأس الهر م .

4-الفساد السياسي :- أي السلوك السياسي الفاسد والمخالف للقانون واستخدام المال العام لتحقيق أهداف معينه من خلال التأثير في ألعمليه السياسية ويتجلى في فضائح الحملات ألانتخابيه .

5- الفساد المالي :- والمراد به السلوك غير القانوني المتسبب في هدر المال العام وتحقيق منافع شخصيه من وراء ذلك .

6-الفساد الإداري :- ويتضمن الممارسات أو الأنشطة التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي والتي تؤدي فعلا إلى انحراف الجهاز الإداري عن أداء أهدافه الأساسية المتمثلة بتحقيق ألمصلحه ألعامه . وهذا الانحراف قد يكون بشكل فردي أو منظم . (8)

وإجمالا فان القاسم المشترك بين هذه التقسيمات هو وحدة الهدف المتمثل بتحقيق أقصى المنافع الخاصة من الوظيفة ألعامه وبطرق غير مشروعه .

*** أسباب الفساد**

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى ممارسة هذا السلوك وهذه الأسباب قد تكون خفيه وأخرى ظاهره , فالخفية قد تعود إلى الشخص نفسه وتتعلق بطبيعته وتكوينه وصفاته الخلقية , والظاهرة قد تعود إلى الظروف ألمجتمعيه التي تدفع بالفرد إلى ممارسة الفساد , فالفساد بات آفة سلوكيه ترمي بظلالها على جميع المجتمعات دون استثناء ولكن بدرجه متفاوتة على اختلاف نظمها ألاجتماعيه والاقتصادية والسياسية .(4)

وللفساد أسباب وانعكاسات عديدة يمكن ملاحظتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على إن هذا لا يعني إن الفساد مقتصر على وجود هذه العوامل الثلاثة ولكن لإغراض البحث العلمي ولأهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع يمكن تلخيص هذه الأسباب بما يأتي :

1-العوامل ألسياسيه :- تؤدي هذه العوامل إلى خلق ظاهرة الفساد وذلك انطلاقا من فساد النظام السياسي (المنتخب أو المتسلط) والتي تظهر من خلال تدخل النخب والأحزاب في عمل أجهزة ألدوله .

2- العوامل ألاقتصاديه :- وتظهر من خلال سوء التخطيط لعملية التنمية ألاقتصاديه وفقا لأسس علميه وغياب دراسة الجدوى لأغلب المشاريع وسوء توزيع الثروة وتدني مستوى الدخل الفردي .

3-العوامل ألاجتماعيه والثقافية :- قد نجد الكثير من القيم واطر البناء الاجتماعي تشكل بمجموعها عوائق في بناء نظام أو جهاز إداري متطور مثل الولاء للعشيرة والطائفة والمذهب وضعف الولاء للوطن وكل ذلك يتسبب بممارسات غير عادلة وغير أخلاقيه مثل المحاباة في انجاز الأعمال والتفرقة في تقديم ألخدمه لأفراد المجتمع ومن المعلوم أن انعدام المساواة ألاجتماعيه هي سمه بارزه في مجتمعات العالم الثالث ناجمة بطبيعتها عن تفشي التخلف الثقافي وتدني مستوى التعليم .

4-العوامل التنظيمية (الإدارية) :- ويمكن إيراد خلاصه لهذه العوامل من خلال تشخيص الأمراض ألمركزيه والبيروقراطية وضعف أجهزة ألرقابه وفسادها وتخلف الإجراءات الإدارية وعدم مواكبتها لروح العصر وحاجات المجتمع فضلا عن ضعف سياسات التوظيف وفسادها وعدم الأخذ بنظرية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

5-عوامل خارجية :- أو ما يطلق عليه (الفساد العابر للحدود) وقد شهدت البلاد في الآونة الأخيرة شيوع هذه العوامل على نحو واسع من خلال دخول الشركات ألسريه منها والعلنية على الأحداث في بعض الدول العربية .(8)

6- أسباب تربويه وسلوكيه :- والتي تتمثل بعدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق ألدينيه في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة متمثله بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القوانين. (13)

*** الآثار المترتبة عن الفساد الإداري**

إن مؤثرات الفساد الإداري التي تنخر في جسم المجتمع عديدة وسنحددها حسب تأثيرها في المجتمع المختلفة فمساوئ الفساد لا تقتص على جانب معين وإنما تكاد تطول جميع جوانب المجتمع ألاجتماعيه والاقتصادية والقانونية والسياسية (14) وسوف نسلط الضوء على هذه الجوانب بشيء من الاختصار :-

1-الجوانب ألاجتماعيه :- إن اقتصاد الفساد يؤدي إلى الدخول بشكل غير متكافئ ومشروع ويحدث تحولات سريعة ومفاجئه في ألتركيبه ألاجتماعيه الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي واحتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي .(15) فتتركز الموارد بأيدي ممارسي الفساد مما يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الأكثرية الفقيرة إلى مستوى التدهور .

2- الجوانب ألاقتصاديه :- يؤثر الفساد على الاقتصاد الوطني ويضعف النمو الاقتصادي إذ يؤثر في استقرار البيئة ألاستثماريه ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع ألمحليه والأجنبية , وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري ,وفي الوقت ذاته قد يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد ألقوميه ويجعل مساهمتها في التنمية ألاقتصاديه للدولة هامشيه وتصبح القضية صعبه عندما توضع مقدرات ألدوله ألاقتصاديه بيد مجموعه من المرتشين (4) من الذين لا يعبئون

بالدولة والمجتمع ومصالحهما , فالمهم في القضية هو الإثراء الشخصي على حساب الآخرين حتى وان كان ذلك يهدد وينسف اقتصاد البلد بأكمله . كما إن الفساد الاقتصادي يؤدي إلى رصد أموال طائلة وتحديد الميزانيات لمشاريع وسلع غير ضرورية أو غير ذات فائدة أو أنها قليلة الأهمية , وهو ما يلاحظ من خلال أعطاء تسهيلات وقروض لمشاريع بناء مدن ترفيهية وسياحية وملاهي وملاعب في دوله تعاني من الفقر وأزمة إسكان أو شراء معدات عسكريه وإبرام الاتفاقيات ألعسكريه التي تفوق قدرة وحاجة البلد أليها . (12) وأيضا أنفاق أموالا طائلة على قضايا غير ذات أولوية في مجتمع يعاني الفقر ,مثلا رصد المبالغ ألكبيره لإقامة المعسكرات ألرياضيه في الدول الأوربية والتي تتطلب إيرادات كبيره في حين إن هناك مشاريع كبيره بحاجه إلى هذه الأموال والتي لو صرفت عليها لسدة ألحاجه أليها بشكل كبير وزاد عدد المنتفعين منها (15)

3-الجانب القانوني :- إن الفساد في احد أوجهه هو مخالفة القانون ومخالفة القواعد ألشرعيه والقانونية التي تسير عليها أنظمة المجتمع فالفساد يؤدي إلى إفقاد القانون هيبته , لان المفسدين يملكون خاصية تعطيل القانون وقتل القرارات ألتنظيميه في المهد , والمواطن عندما يتأكد له إن القانون مهزوز في قراراته وفي سبات عميق وان الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد ألمخالفه والمخالفين لأنظمة وقوانين ألدوله وبذلك فان هذا الأمر يؤدي بالمواطن إلى فقدان ثقته بهيبة القانون في المجتمع وسلطانه ,وتصبح مخالفته للقانون هي الأصل والتعدي عليها مباح واحترام القانون هو الاستثناء وغير ذا أهميه . (15)ومن ذلك نرى التجاوز الصريح على القانون وعدم احترامه , ولما كان الفساد يضعف ثقة الأفراد في الحكومة ومؤسساتها وخاصة عندما يكون للفساد مساحه واسعة في ألدوله , فان ذلك يمهد وبشكل كبير(4) كذلك من الأمور التي تحطم المجتمع هي تهشم الصلة بين الفرد والدولة إذ من المعروف إن هناك علاقة تعاونيه بين الفرد والدولة تتمثل بصيغة الحقوق والواجبات , فعندما يلاحظ الفرد استشراء الفساد في مؤسسات ألدوله وحتى في أركانها ,فقد لا يعير أهمية لما يصدر عنها من قرارات ولا ينظر لها نضرة احترام بل ويخالفها لعدم جدواها في محاربة الفساد ,وربما تكون هي منغمسة فيه وممهده له وتلك ألوضعيه ربما تشجع البعض على الانغماس في ممارسة الفساد ليقين منهم بعدم جدوى القانون في معاقبة المخالفين واطمئنانهم بعدم وقوعهم تحت طائلة القانون لضعفه وتهاونه في هذه المسألة (16)

نظريات التعلم

أن تأصل الفساد بهذا القدر في المجتمعات الإنسانية بدون استثناء أدى إلى تركيز العلوم ألتربويه والنفسية على دراسة ميكانزيماته الأساسية والبحث في أصول وأسباب سلوك العدوان والتعدي والفساد وقد تم حصره في النظريات الآتية :-

1- النظرية البايلوجية ألغريزيه والتي تفسر ظاهرة الفساد على أنها تعبير عن استعداد بايلوجيا في الطبيعة الإنسانية .
2-نظرية الدوافع والتي تفسر الظاهرة على أنها ناجمة عن أثارات خارجية في المحيط .
3-ألنظريه ألنفسيه والتي ترد الظاهرة إلى العمليات ألنفسيه الناتجة عن الصراعات .
4-ألنظريه ألسلوكيه والتي ترى بان الظاهرة تنجم عن عوامل اجتماعيه محددة وبان العدوان والاعتداء والفساد يكتسب اجتماعيا بالتقليد أو بعمليات التعلم .

وعلى الرغم من توفر قدر معقول من تحكم النظريات الأخرى في بالسلوك الإنساني إلا إن ألنظريه الرابعة هي التي تبناها الباحثان إذ تؤكد هذه ألنظريه إن سلوكية العدوان والفساد هي سلوكيه مكتسبه أثناء الحياة بفعل عوامل اجتماعيه وبأنه يتعزز ويتواصل بفعل هذه العوامل , ويتحقق هذا الاكتساب للسلوك العدواني والفاسد نتيجة التعرض لمثله والتعلم من نماذجه وخاصة إذا اقترن ذلك بالمكافأة على القيام به أو توقع هذه ألمكافئه . (17)

أن الباحث في سايكلوجية الفساد هو أحوج ما يكون إلى المنهج العلمي الجاد وخصوصا إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة مركبه تحمل الكثير من الاتجاهات ألنفسيه وتتداخل بها أراء مختلفة , . إن ما يهمنا هو تحديد الكيفية التي تكونت وتطورت بها هذه الظاهرة من الناحية ألنفسيه , فالفساد منظومة نفسيه تقوم على أركان معينه ولا يمكن أن يحيا الفساد وينمو إلا في وجود بيئة مؤاتيه وعوامل مساعدة . (18)

ولذلك سوف يتم تقديم عرضا لأهم النظريات ألسلوكيه التي يمكن أن تفسر تعلم السلوك المفسد وهي كالأتي :-

1- **نظرية بافلوف (المثير والاستجابة)**

ترى نظرية المثير والاستجابة أن السلوك يتكون أساسا من المثيرات والاستجابات وان التعلم هو عملية الربط بين المثيرات والاستجابات بحيث إذا ظهر المثير الذي ارتبط باستجابة معينه مره أخرى فان الاستجابة التي ارتبطت به سوف تظهر هي الأخرى , وترى ألنظريه أن الارتباطات هي الوحدات الأساسية والأولية للسلوك , وان سلوك الفرد ما هو إلا مجموعة من الاستجابات أو تنظيم معين من الارتباطات ,ونظرية بافلوف تقوم أساسا على عملية الارتباط الشرطي التي مؤداها انه يمكن لأي مثير بيئي محايد أن يكتسب ألقدره على التأثير في وظائف الجسم ألطبيعيه والنفسية أذا ما صوحب بمثير آخر من شانه أن يثير فعلا استجابة منعكسة طبيعيه أو شرطيه أخرى وقد تكون هذه ألمصاحبه عن عمد أو قد تقع من قبيل ألمصادفه . (19)

2- **نظرية ثورندايك :- التعلم بالمحاولة والخطأ**

نظرية المحا وله والخطأ تعود إلى العالم الأمريكي (ادوارد ثورندايك 1874- 1949) وينطلق هذا النموذج في تفسيره لحدوث عملية التعلم وفقا لمبدأ ألمحاوله والتجربة أي إن الارتباطات بين الاستجابات والمثيرات تتشكل اعتمادا على خبرات الفرد بنتائج المحاولات ألسلوكيه التي يقوم بها إزاء المواقف ألمثيره إلي يواجهها ويتفاعل معها ,بحيث يتعلم الاستجابة

المناسبة من خلال ألمحاوله والخطأ . وقد أكد ثورندايك على إن التعلم يحصل من خلال الخبرة والممارسة والتجريب أي إن الفرد يتعلم السلوك المناسب من خلال الخطأ . (20)

3- نظرية ب- س سكنر (التعلم الإجرائي)

واضع النظرية هو الأمريكي (برس سكنر 1904-1990) ويرجع أليه الفضل في الكشف عما أطلق عليه الاشتراط الإجرائي كونه احد أساليب التعلم الشرطي . والسلوك هو الموضوع الأساسي في ألنظريه الإجرائية ويستعمل سكنر مصطلح (إجرائيا) لوصف مجموعه من الاستجابات أو الأفعال التي يتألف منها العمل الذي يقوم به الفرد .(20)

مفاهيم نظرية التعلم الإجرائي

من المفاهيم الرئيسة في هذه ألنظريه هو (التعزيز) :- ويعرف بأنه أي حدث سار يتبع سلوكا ما بحيث يعمل على تقوية احتمالية تكرار مثل هذا السلوك في مرات لاحقه وينقسم التعزيز إلى قسمين :-

أ- التعزيز الخارجي ويشمل :-

1- المعززات ألماديه وتتمثل بالطعام والمكافئات النقدية.

2- المعززات ألاجتماعيه وتتمثل بالمديح والإطراء وغيرها .

3- المعززات ألرمزيه وتتمثل في العلامات والرموز وشهادات التقدير وغيرها .

ب--المعززات الداخلية :- وتتمثل بحالة الإشباع والرضا وتحقيق ألمتعه والسرور والارتياح .

أنواع التعزيز

1- التعزيز الايجابي :- مثل الأجرة التي يحصل عليه العامل بعد الانتهاء من عمله .

2- التعزيز السلبي :- مثل إعفاء الطالب من الرسوم الجامعية نتيجة لتفوقه العلمي .

4- نظرية التعلم الاجتماعي (بان دورا)

يقول (بان دورا) في كتابه (نظرية التعلم الاجتماعي)إن معظم سلوك الإنسان هو سلوك متعلم ويتم تعلمه من خلال القدوة أثناء ملاحظتنا , فمن ملاحظة سلوك الآخرين تكون لأحدنا فكرة عن كيفية انجاز السلوك الجديد .أن تفسير نظرية التعلم الاجتماعي للسلوك يجعل منه ماده قابله للقياس والتجريب وذلك باعتباره سلوكا متعلما يمكن تعلمه من خلال ألملاحظه أو مشاهدة فلم أو التقليد , كما إن نظرية التعلم الاجتماعي أفردت اهتماما خاصا للظروف ألاجتماعيه والثقافية والمدرسية .

5- نظرية هل في التعلم

طور هذه ألنظريه عالم النفس الأمريكي هل (1884- 1952) وتعد نظرية هل سلوكيه وميكانيكيه في الوقت نفسه , ويتمحور اهتمامها حول مفهوم (العادة) وهي المضمون النظري لنظريته ويعتمد على ألفكره ألقائله بان التعزيز (التدعيم) يتطلب تخفيضا للدافع وكان هل يرى أن العادة تتمثل تغييرا سلوكيا دائما عند الكائن الحي , وترى هذه ألنظريه أن السلوك يعمل على أرضاء الحاجات والدوافع , ولذلك يعمل الفرد على تعلم السلوك الذي ينجح في خفض المثير (الحافز) بحيث يصبح جزء من حصيلتها ألسلوكيه . .(20)

تفسير السلوك المفسد من وجهة نظر ألمدرسه ألسلوكيه

أن ما تحويه نظريات التعلم التي استعرضناها بشيء من الاختصار والتي هي جزء من نظريات كثيرة تحدثت عن النفس الإنسانية والتغيرات التي تطرأ على هذه النفس في مراحل نموها المختلفة إذ إن سمات هذه النفس متغيرة تبعا للغرائز الإنسانية ومتغيراتها والتي بدورها تسّير هذه النفس , ثم وجود هذه السمات في الأفراد تكون بشكل نسبي لذلك تناولنا المفاهيم الأساسية لهذه النظريات وكيفية اكتساب التعلم سواء كان تعلما (ايجابيا أم سلبيا) وفقا لمدى الإثارة والترابط التي تحدث لدى المتعلم وتثير انتباهه نحو تلك المثيرات , فالتعزيزات التي هي مفاهيم أساسيه للعديد من نظريات التعلم تشكل ركنا أساسيا في عملية اكتساب التعلم سواء كان ذلك التعلم في الاتجاه الايجابي بواسطة المعزز الايجابي أم في الاتجاه السلبي بواسطة المعزز السلبي , وبما أن الفساد الإداري هو عملية اكتساب تعلم سلبي وفقا للتعزيزات ألسلبيه ألقائمه على الرذيلة والسيطرة على أموال الغير بطرق غير سليمة فهو ناتج عن التعزيز السلبي الذي يحصل عليه من المستفيدين وفق نظام تبادل المصالح والحصول على التعزيزات بغير حق وهذا ما طغى على مؤسسات ألدوله .لذلك سوف نتطرق إلى تفسير تعلم السلوك المفسد كإفراز لنظريات التعلم بتعزيزاتها ألسلبيه محاولين أبراز كافة جوانبها السيئة .

تفسير نظرية بافلوف (التعلم الشرطي) لتعلم السلوك المفسد

أن نظرية الاقتران الشرطي قد فسرت حدوث تعلم السلوك المفسد بطريقة المثير والاستجابة وبما إن احد أسباب الفساد الإداري هو العامل الاقتصادي أي تدني مستوى الدخل للفرد فان وضع أشخاص غير مؤهلين في أماكن المسؤولية سوف يجعل من المثيرات ألماديه الموجودة في هذه المناصب (الأموال العامة) والتي بدورها سوف تؤدي إلى حدوث استجابة شرطيه وهي محاولة الحصول والسيطرة على هذه الأموال بغير حق, وان كثرة المثيرات الموجودة في تلك المناصب سوف تؤدي إلى استجابات مختلفة ومستمرة وبالتالي سوف تؤدي إلى تعلم السلوك المفسد .

تفسير نظرية سكنر (الاشراط الإجرائي)

تؤكد نظرية التعلم الشرطي إلى أن التدعيم الايجابي يرفع من الاشراط النفسي والاستجابة المرغوبة بحد ذاتها تمثل تدعيما ايجابيا تنتج عنه أنماط سلوكيه متكررة تدعى (الاشراط الإجرائي) , فما يمكن أن يجنيه الفرد من خلال سلوكه المفسد (الرشاوى والهدايا بمختلف أشكالها) يمثل تدعيما ايجابيا يدفعه لتكرار السلوك المفسد وقد يكون هنالك تدعيم سلبي للفساد إلا انه يتطور ببطء عكس التدعيم الايجابي الذي يكون تأثيره فوريا , وهذا ما أكدته نظرية سكنر التعلم الإجرائي . (18)

تفسير نظرية ثورن دايك (المحاولة والخطأ) لتعلم السلوك المفسد

تؤكد هذه ألنظريه على إن الفرد يتعلم السلوك المفسد نتيجة ألمحاوله والخطأ , فعندما يريد الفرد إن يصل إلى هدف معين (الحصول على الأموال) ونتيجة لمحاولاته المتكررة يبقي استجابات معينه (الصحيحة) ويتخلص من استجابات أخرى (الخاطئة) وبفعل التعزيز (الحصول على الأموال عن طريق الرشاوى) تصبح الاستجابات الصحيحة أكثر تكرارا للظهور في المحاولات التالية من الاستجابات الفاشلة , وبذلك يتعلم الفرد السلوك المفسد عن طريق التعزيز (وهو الحصول على الأموال والرشاوى).

تفسير نظرية هل في التعلم (نظرية الدافع)

فسرت نظرية هل تعلم السلوك المفسد عن طريق (مفهوم الدافع) فهو يشير إلى الحاجات الأولية لدى الفرد وهذه الحاجات هي المحركات الأساسية لتعلم السلوك , فعندما تكون الحاجات الأساسية لدى الفرد غير مشبعه فيتولد لديه (دافع أو حافز) كبير لإشباع هذه الدوافع عن طريق (الحصول على الأموال) لذلك يلجا الفرد إلى تعلم السلوك المفسد من اجل إرضاء الحاجات والدوافع فيقوم الفرد بتعلم السلوك المفسد والذي ينجح في خفض المثير (الحافز) بحيث يصبح جزءا من حصيلته السلوكية .

تفسير نظرية بان دورا (التعلم بالملاحظة) لتعلم السلوك المفسد

يتعلم بعض الأفراد السلوك المفسد حسب نظرية (التعلم بالملاحظة) نتيجة لما يعترض طريقهم من عوائق تحول بينهم وبين أهدافهم إذ يحرزون نجاحا ولا يلقون عقابا يذكر ,وإذا امتد هذا النوع من السلوك إلى المواقف ألمشابهه فان الفرد قد اكتسب اتجاها إلى الفساد كذلك فان وجود أشخاص مفسدين يجعل منهم قدوه للكثير من ضعاف النفوس الذين يتعلمون السلوك المفسد منهم أي إن الرغبة في الحصول على الأموال من قبل البعض يجعل منهم يبحثون عن نماذج ليقتدوا بهم فيصبح الشخص المفسد والمرتشي هو أفضل قدوه لهم ليسلكوا سلوكه في كيفية الحصول على الأموال والرشاوى .

دور ألتربيه في محاربة تعلم السلوك المفسد :

تعد تربية الأطفال بالشكل الموجه أو المقصود في المراحل المبكرة من المهمات التربوية التي أكد عليها معظم المنظرين وأصحاب المدارس التربوية , وذلك لان طبيعة مرحلة الطفولة المبكرة تمتاز بوجود استعداد فطري للتعلم عند الطفل فظلا عن غريزة الفضول والتعرف على ما يحيط بعالمه من مؤثرات بيئية وإنسانيه مختلفة , لذا تراه يقلد ويحاكي ما موجود حوله من سلوك لاسيما سلوك أفراد الأسرة الأكبر منه سنا , وبالتالي فان هذه المرحلة لابد من استغلالها تربويا إلى أقصى حد ممكن في إكساب الأطفال القيم والعادات ألاجتماعيه المرغوبة من المجتمع وتعريفهم بها , والتي يعد غرسها غرسا حقيقيا في هذه ألمرحله مطلبا ملحا وفقا للمتطلبات التي سيتعامل معها هؤلاء الأطفال في حياتهم اللاحقة (21)

وعلى الرغم من أن المفاهيم التي يدركها أو يتعرف عليها الطفل في مرحلة الطفولة تقع ضمن المستوى المحسوس من وجهة نظر معرفيه (22) , فان هذا لا يعني إننا لن ننقل المفاهيم ألمجرده تربويا في تلك ألمرحله ألعمريه مثل الصدق أو الأمانة أو الإيثار أو النزاهة أو غيرها من المفاهيم الأخرى , والتي تعد مفاهيما مجرده يعتمد في اكتسابها أو التعرف عليها أو تعلمها على ألخبره أو الممارسة أو الصفات والخصائص التعريفية لها والتي يمكن أن توضح معناها . ولكن عملية نقل تلك المفاهيم المجردة والمهمة يحتاج إلى مناهج تربويه معده بشكل مناسب لتلك ألمرحله العمرية وهو ما معمول فيه في بلدنا , لكن عملية ترسيخ تلك المفاهيم تختلف عن عملية تعلمها (فالترسيخ) هو انتقال اثر التعلم من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي الحقيقي لها بوصفها عمليه أو سلوكا , وهو ما يحتاج إلى برنامج تربوي معد بشكل دقيق وعلمي وله هدف محدد , فضلا عن الوسائل التي يمكن استغلالها في مرحلة الطفولة بما يمكن من نقل المفاهيم من حيث المعنى النظري إلى المعنى الإجرائي أو السلوكي في تربية وتنشئة الأطفال (23)

إن مرحلة الطفولة من أهم مراحل حياة الإنسان , فخلالها تبدأ عملية تشكيل شخصية الفرد وتأخذ سماتها وصفاتها إلى حد كبير وتنتقل خلاله قيم وعادات واتجاهات المجتمع وربما يصل معظمها إلى مرحلة الاستقرار النسبي مع نهايتها , لذا أخذت المجتمعات ألحديثه تهتم اهتماما كبيرا بتربية الأطفال وتوفير الأجواء التربوية المناسبة لنمو شخصياتهم النمو التربوي الصحيح خلال هذه ألمرحله المهمة ولم يعد هذا الاهتمام محصورا على الأسرة وإنما تعداها إلى مؤسسات أخرى مختلفة من أهمها المؤسسات ألتربويه ألرسميه .(24)

وهنا يأتي دور ألتربيه الإنسانية في نقل المبادئ ألتربويه إلى هؤلاء الأطفال الجدد , إذ أن هذه الخاصية التي تجعل من الطفل لينا مطاوعا لتقبل أفكار ومعتقدات الأسرة والمجتمع من ايجابيات هذه ألمرحله العمرية وتمكن التربويون والقائمون على رعاية هؤلاء الأطفال من نقل القيم والمفاهيم التربوية ألايجابيه والمقبولة لهم والعمل على ترسيخها بشكل مبكر لجني ثمارها في المستقبل القريب بما يعود بالنفع العام على المجتمع الكبير .

وعلى الرغم من ذلك يجب على التربويين أن لا يغفلوا أن هناك جانب سلبي في هذه المطاوعة فإذا لم يتمكن المجتمع بمؤسساته ألتربويه المختلفة من استغلالها عند بعض الأطفال ربما يؤدي ذلك إلى تربيتهم ونشوئهم تنشئه مضادة لقيم وعادات وتربيه المجتمع فيكونون وبالا على المجتمع في المستقبل القريب بدلا من أن يكونوا أعضاء نافعين وفعالين فيه , وهنا مكمن الخطورة والتي تتطلب من التربويين والمؤسسات التربوية التدخل الفعال من اجل ضمان تلقي هؤلاء الأطفال التربية الاجتماعية الصحيحة واستغلال هذه المطاوعة التربوية إلى أقصى حد ممكن لضمان فعالية هؤلاء الأطفال الايجابية في المجتمع , ومن ضمن هذه القيم والمفاهيم التربوية والاجتماعية (الصدق والأمانة والإيثار والتعاون والتضحية وعدم الخداع والنزاهة وغيرها , فإذا تمكن المجتمع بمؤسساته التربوية من استغلال هذه المدة من المطاوعة في نقل هذه المفاهيم وترسيخها بوصفها قيما اجتماعيه مرغوبة في سلوك الأطفال فقد حقق اكبر هدف تربوي تسعى جميع المجتمعات والأمم إلى تحقيقه بكل السبل والطرائق التربوية المتاحة في أجيالها ألاحقه . (23)

فإذا أراد المجتمع من التربية أن تكون موضوعيه وعاميه في عملية نقل القيم التربوية للأجيال اللاحقة , فان ذلك يتطلب مجموعه من الإجراءات النظرية التي تتضمن التخطيط للمناهج وإعداد المعلمين والوسائل التعليمية والبيئة المدرسية المناسبة وإجراءات أخرى عمليه والتي تتضمن تطبيق تلك الخطط في واقع العملية ألتربويه في المدارس . والملاحظ في المناهج التربوية التي تعلم للأطفال في المدارس إنها مثقله بالقيم والأسس التربوية التي يطلب المجتمع من أفراده سلوكها في الحياة أليوميه , ولكن هناك فرقا شاسعا بين النظرية التي تعلم للأطفال وبين تطبيقهم لتلك النظرية في حياتهم اليومية والسبب لا يعود لقصور النظرية بل إلى أساليب التطبيق فظلا عن مؤثرات المجتمع غير التربوية والتي تنعكس سلبا على سلوك هؤلاء الأطفال ومن هذه القيم التي تعلم للأطفال الصدق والإيثار والتعاون واحترام الكبير والنزاهة وغيرها , لذا فإننا تجد أن المناهج متخمة بهذه القيم ولكن تطبيق الأطفال لها في الحياة أليوميه أو المجتمع يعتريه القصور , فضلا عن وجود تناقض غريب يجده الأطفال بين ما يتعلموه الأطفال في المدارس ومطلوب منهم أن يتخذوه سلوكا اجتماعيا , وما موجود في المجتمع بل أحيانا في الأسرة التي ينتمي لها الطفل من مظاهر سلوكيه عكس ما تعلموه وبالتالي فان التربويين والمعنيين والمختصين بالمجالات التربوية المختلفة يبحثون ويسعون جاهدين إلى إعادة النظر بشكل مستمر في الوسائل والإمكانيات المتاحة والطرائق والأساليب التي يمكن إتباعها في عملية نقل تلك المفاهيم وضمان تطبيقها في سلوك الأطفال . (25) لذا فان تعليم الأطفال المفاهيم الاجتماعية المرغوبة لم يعد كافيا لمتطلبات المجتمع , فمهما علمنا الأطفال مفهوم (النزاهة) مثلا وحفظوه عن ظهر قلب لا يعني ذلك ضمان تطبيقهم لهذا المفهوم في الحياة الاجتماعية بل الأمر يحتاج إلى إتباع وسائل تربويه أخرى في تعلم المفاهيم , ومنها مفهوم ترسيخ التعلم (learning fixation) أي بالمعنى العام جعل المفهوم ثابتا في سلوك الأطفال وهو أمر ليس بالبسيط وإنما يحتاج إلى جهد استثنائي ويشترك فيه الجميع دون استثناء على هذا الأساس سوف يوظف الباحثان مفاهيم تلك النظريات تربويا في تشخيص ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتحديد أبعادها ومن ثم التصدي لأهدافها لغرض تنقيت المجتمع من تلك الظاهرة ومن أصحابها المفسدين.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

أولا :- :- مجتمع البحث
ثانيا :- عينة البحث
ثالثا :-أداة البحث
رابعا :- المعالجات الإحصائية

إجراءات البحث

يتضمن هذا الفصل الإجراءات التي قام بها الباحثان ، من وصف لمجتمع وعينة البحث، وتحديد أداة البحث ، وكيفية إعدادها ، والوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل وتفسير النتائج .

أولا :- مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث الحالي من أربع وزارات عراقيه وهي : (وزارة العدل , وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , وزارة الكهرباء , وزارة البلديات)

ثانيا : - اختيار عينة البحث :

يقصد بالعينة إنها جزء من المجتمع يجري اختيارها على وفق قواعد وأسس علمية لتمثيل المجتمع تمثيلاً صحيحاً (26) وفيما يأتي وصف لإجراءات اختيار العينة :- .

أ- عينة الدوائر الإدارية التي تمثل كل وزارة من وزارات مجتمع البحث

اختار الباحثان الدوائر الإدارية التي تمثل كل وزارة من وزارات البحث الحالي في محافظة بابل بصوره قصديه لأنها قريبه من محل سكناهما والجدول (1) يوضح ذلك :-

جدول رقم (1)

اسم الوزارة	اسم الدائرة التي تمثلها	العدد
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	دائرة بابل للشؤون ألاجتماعيه	25
وزارة العدل	دائرة السجون الإصلاحية	28
وزارة الكهرباء	محطة المسيب ألغازيه	25
وزارة البلديات	مديرية بلدية الشوملي	25

ب :- عينة الموظفين الإداريين

نظرا لكبر مجتمعات البحث تم اختيار العينة عن طريق جداول الأرقام العشوائية (36)اذ سجل الباحثان أسماء الموظفين الإداريين من كل دائرة من الدوائر السابقة في أوراق صغيره واختارا بطريقه عشوائية أسماء الموظفين الذين سوف تطبق عليهم استبانه البحث . والجدول رقم (2)يوضح ذلك :-

جدول رقم (2)

ت	اسم الدائرة	عدد الموظفين	ألعينه
-1	دائرة بابل للشؤون ألاجتماعيه	25	10
-2	دائرة السجون الاصطلاحية	28	12
--3	محطة المسيب ألغازيه	25	10
-4	مديرية بلدية الشوملي	25	10
المجموع	4	103	42

ثالثا: - استبانه الفساد الإداري :

لتحقيق أهداف البحث ، اعتمد الباحثان(الاستبانة) أداة لجمع البيانات والمعلومات ، باعتبارها الأداة المناسبة والشائعة في البحوث التربوية من اجل الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بأهداف البحث . (27).وبعد الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بمشكلة البحث واستطلاع رأي عينة من الموظفين عن طريق المقابلات ألشخصيه , قام الباحثان ببناء الاستبانة إذ تم صياغة (29) فقرة و أعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي وهي (دائما تنطبق ,غالبا ما تنطبق, أحيانا تنطبق , نادرا ما تنطبق , لا تنطبق) .

رابعا :-صدق الاستبانة

تكون أداة البحث صادقة ، أذا كان بمقدورها أن تقيس ما وضعت لقياسه . **(28)** ، لذلك استخدم الباحث الصدق الظاهري (Face – Validity)

خامسا:- صدق المحكمين

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعه من الأساتذة الجامعيين من المتخصصين في المناهج وطرائق التدريس الملحق (2) إذ قاموا بإبداء أرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الأستبانه ووضوح صياغتها أللغويه وكان رأي الخبراء إن تحذف بعض الفقرات غيرا لمناسبة ، وتعديل البعض الأخر وقد استخدم الباحث مربع كاي لمعرفة دلالة الفرق بين آراء الخبراء عند مستوى دلالة (0.01) و (0.05) وبدرجة حرية (1) وفقاً لهذا الإجراء تم حذف (4) فقرات من فقرات المقياس وبقيت (25) فقرة في صيغتها النهائية، الملحق (3)

.

سادسا:-ثبات الاستبانة

يعني الثبات أن الاختبار يعطي نفس النتائج إذا ما أعيد على نفس ألمجموعه في نفس الظروف . (29)وقد تم حساب الثبات بطريقة التجزئة ألنصفيه . إذ بلغ الثبات (0,76) وبعد أن تم تصحيحه باستخدام معادله سبيرمان براون فكان معامل الثبات بعد التصحيح (0,86)ومعامل ثبات جيد إذ حدد ليكرت المدى المناسب لمعامل الثبات المقبول هو (0,62 – 0,93)

سابعا:-الاستبانة في صيغتها ألنهائيه

بعد أكمال كافة الإجراءات التي تتعلق بصدق وثبات الاستبانة واستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية والتي تتكون من (25 فقره) وأصبحت جاهزة للتطبيق على عينة البحث . ملحق (3).

ثامنا:- تطبيق الأداة :-

تم تطبيق الاستبانة على عينة البحث 2009/12/29 وانتهت يوم 25\1\1009

الوسائل الإحصائية

1- تحليل التباين الأحادي (one - Way - Ahowa) وذلك لاختبار معنوية الفروق بين مجموعات البحث وتحليل النتائج النهائية (30).
2- معامل ارتباط بيرسون (Pearson) لغرض استخراج معامل ثبات الاختبار بطريقة الإعادة.

$$ر = \frac{ن \text{ مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\sqrt{[ن \text{ مج س}^2 - (\text{مج س})^2][ن \text{ مج ص}^2 - (\text{مج ص})^2]}}$$

إذ تمثل:- (ر) معامل ارتباط بيرسون
(ن) عدد إفراد العينة
(س) قيم المتغير الأول
(ص) قيم المتغير الثاني (31)
3- معادلة سبيرمان-براون: Spearman - Bron For Mule
وذلك لتصحيح ثبات الاختبار بعد أن حسب بطريقة التجزئة النصفية.

$$د = \frac{2ر}{1 + ر}$$

إذ إن معامل الارتباط النصف الأول والثاني (32).
- طريقة توكي (Tokay) لاختبار دلالة الفروق بين الأوساط الحسابية بعد دلالة تحليل التباين الأحادي، إذ أن:-

X1= متوسط المجموعة الأولى	X1-X2
X2= متوسط المجموعة الثانية	X1-X3
X3= متوسط المجموعة الثالثة	X1-X4
X4= متوسط المجموعة الضابطة	X2-X3
MSW= متوسط داخل المجموعات	X2-X4
N= عدد أفراد المجموعات الأربعة	X3 - X4

(33)

$$< \sqrt{\frac{MSW}{N}} by$$

- مربع كاي (كا) χ Chi- Square :
استخدم للتحقق من دلالة الفروق في صلاحية فقرات الاستبانة .

$$كا^{٢} = \frac{(ل - ق)^{٢}}{ق}$$

اذ تمثل :
ل = التكرار الملاحظ .
ق = التكرار المتوقع . (34)

الفصل الرابع
عرض النتائج وتفسيرها

أولاً- عرض النتائج :

الموازنة بين المجموعات الأربع (عينة البحث):

لغرض معرفة الفروق بين المجموعات (عينة البحث) في وجود ظاهرة الفساد الإداري استعمل الباحث تحليل التباين الأحادي:- One - Way – ANOVA وجدول (3) يوضح ذلك :-

جدول (3)

نتائج تحليل التباين الأحادي يبين الفروق بين المجموعات الأربع

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة ألفائيه المحسوبة	القيمة الفائية ألجدوليه	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1712,08	3	570,69	3,81	2,68	0.05
داخل المجموعات	5397,30	36	149,93			
الكلي	7109,38					

يظهر من الجدول (3) أن القيمة الفائية المحسوبة قد بلغت (3,81) في حين كانت القيمة الفائية ألجدوليه وعند مستوى دلالة (0.05) تساوي (2,68) ولما كان (3,81) اكبر من (2.68)، فهذا يعني أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسط درجات مجموعات عينة البحث الأربع في استبانه الفساد الإداري , أن تحليل التباين الأحادي يكشف لنا ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البحث، إلا انه لا يحدد اتجاه الفروق ولا يحدد المجموعة التي تكون الفروق في مصلحتها (35) ولغرض تحديد اتجاه الفروق، وازن الباحث بين كل مجموعتين من مجموعات البحث الأربع مستعملا طريقة توكي وعلى النحو الأتي:-

1- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الثانية (وزارة الكهرباء).
2- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الثالثة. (وزارة البلديات).
3- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه)
4- الموازنة بين المجموعة الثانية(وزارة الكهرباء) والمجموعة الثالثة (وزارة البلديات)..
5- الموازنة بين المجموعة الثانية (وزارة الكهرباء)والمجموعة الرابعة. (وزارة العمل والشؤون لاجتماعيه)
6- الموازنة بين المجموعة الثالثة (وزارة البلديات). والمجموعة الرابعة(وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه)

1-- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الثانية (وزارة الكهرباء).

عند ملاحظة جدول (4) يتبين أن متوسط درجات المجموعة الأولى**(وزارة العدل)** كان (38.333) ومتوسط درجات المجموعة الثانية (**وزارة الكهرباء).**كان (37.566) وعند اختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات هاتين المجموعتين ظهر أن الفرق بينهما لم يكن ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) إذ كانت القيمة الفائية المحسوبة (0.684) وهي اصغر من القيمة الجد ولية (2,68) .

جدول (4)

المتوسط الحسابي وقيمة ألفائيه للمجموعتين الأولى(وزارة العدل) والثانية (وزارة الكهرباء).

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ف المحسوبة	ف ألجدوليه	مستوى الدلالة
الأولى ((وزارة العدل)	12	38.333	3	0,684	2,68	0.05 غير دالة
الثانية (وزارة الكهرباء)	10	37.566				

2- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الثالثة(وزارة البلديات) :

يظهر من جدول (5) أن متوسط درجات المجموعة الأولى **(وزارة العدل)** كان (38.333) ومتوسط درجات المجموعة التجريبية الثالثة **(وزارة البلديات)** كان (37.1) وعند اختبار معنوية الفروق بين متوسطات هاتين المجموعتين ظهر أن الفرق بينهما لم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) حيث كانت القيمة الفائية المحسوبة (1.099) وهي اصغر من القيمة الجد ولية (2,68) .

جدول (5)
المتوسط الحسابي والقيمة ألفائيه للمجموعتين الأولى(وزارة العدل) والثالثة (وزارة البلديات).

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ف المحسوبة	ف ألجدوليه	مستوى الدلالة
الأولى (**وزارة العدل**)	12	38.333	3	1,099	**2,68**	0.05 غير دالة
ألثالثه ((**وزارة البلديات**)	10	37.1				

3- الموازنة بين المجموعة الأولى (وزارة العدل) والمجموعة الرابعة(وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه) :

يلاحظ من جدول(6) أن متوسط درجات المجموعة الأولى **(وزارة العدل)** كان (38.333) ومتوسط المجموعة الرابعة **(وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه)** كان (31,266) وعند اختبار معدل الفروق بين متوسطات درجات هاتين المجموعتين ظهر أن الفرق بينهما ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لمصلحة المجموعة الأولى إذ كانت القيمة الفائية المحسوبة (6.304) وهي اكبر من القيمة الجدولية (2,68) .

جدول(6)
المتوسط الحسابي وقيمة ألفائيه للمجموعتين الأولى(وزارة العدل) والرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه).

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ف المحسوبة	ف ألجدوليه	مستوى الدلالة
الأولى (**وزارة العدل**)	12	38.333	3	6,304	**2,68**	0.05 غير دالة
الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه	10	31.266				

3- **الموازنة بين المجموعة الثانية (وزارة الكهرباء) والمجموعة الثالثة(وزارة البلديات)**

عند ملاحظة جدول(7) بين لنا أن متوسط المجموعة الثانية**(وزارة الكهرباء)** كان (37.566) ومتوسط المجموعة الثالثة**(وزارة البلديات)** كان(37.1) وعند اختبار معنوية الفروق بين متوسط هاتين المجموعتين ظهر أن الفرق لم يكن ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) اذ كانت القيمة الفائية المحسوبة (1.415) وهي اصغر من الجدولية (**2,68**)

جدول(7)
المتوسط الحسابي والقيمة الفائية للمجموعتين الثانية (وزارة الكهرباء)والثالثة (وزارة البلديات)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	ف المحسوبة	ف ألجدوليه	مستوى الدلالة
ألثانيه **(وزارة الكهرباء)**	10	37.566	3	1,415	**2,68**	0.05 غير دالة
الثالثة**(وزارة البلديات)**	10	37,1				

5- الموازنة بين المجموعة الثانية (وزارة الكهرباء) والمجموعة الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه) :

يظهر من جدول(8) أن متوسط درجات المجموعة الثانية **(وزارة الكهرباء)** كان (37.566) ومتوسط درجات المجموعة **الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه)** كان (31.266) وعند اختبار معنوية الفروق بين المتوسطات ودرجات هاتين المجموعتين ظهر أن الفرق بينهما كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) ولمصلحة المجموعة الثانية **(وزارة الكهرباء)** وكانت القيمة الفائية المحسوبة (5.619) وهي اكبر من القيمة الفائية الجدولية (**2,68**)

جدول(8)
المتوسط الحسابي والقيمة الفائية المحسوب للمجموعتين الثانية (وزارة الكهرباء) الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجـــــــة الحرية	ف المحسوبة	ف ألجدوليه	مستوى الدلالة
ألثانيه (**وزارة الكهرباء**)	10	37.566	3	5,619	**2,68**	0.05 غير دالة
الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه	10	31,266				

1- <u>الموازنة بين المجموعة الثالثة(وزارة البلديات) والمجموعة الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه) :</u>

عند ملاحظة جدول(9) يبين أن متوسط درجات المجموعة الثالثة(**وزارة البلديات**) كان (37.1) ومتوسط درجات المجموعة الرابعة (**وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه**) (31.266) وعند اختبار معنوية الفروق بين متوسطات درجات هاتين المجموعتين، ظهر أن الفرق كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) ولمصلحة المجموعة الثالثة (**وزارة البلديات**). حيث كانت القيمة الفائية المحسوبة (5.204) وهي اكبر من القيمة الجدولية (2,68)

جدول(9)
يبين المتوسط الحسابي والقيمة الفائية للمجموعتين الثالثة (وزارة البلديات) الرابعة (وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	درجـــــــة الحرية	ف المحسوبة	ف لجدوليه	مستوى الدلالة
الثالثة(**وزارة البلديات**)	10	37.1	3	5,204	**2,68**	0.05 غير دالة
الرابعة (**وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه**)	10	31,266				

<u>ثانياً- تفسير النتائج:</u>

1- نتائج وزارة العدل ووزارة الكهرباء

عند ملاحظة الجدول (**4**) ، يتضح انه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المجموعة الأولى(**وزارة العدل**) والمجموعة الثانية (**وزارة الكهرباء**), وهذا يدل من خلال البحث تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الوزارتين المذكورتين بنفس الدرجة .

2- **وزارة العدل ووزارة البلديات**

عند ملاحظة الجدول (**5**) يتضح انه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المجموعة الأولى(**وزارة العدل**) والمجموعة الثانية (**وزارة البلديات**), وهذا يدل من خلال البحث تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الوزارتين المذكورتين بنفس الدرجة

3-- **نتائج وزارة العدل ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية**

عند ملاحظة الجدول (**6**) يتضح انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المجموعة الأولى(**وزارة العدل**) والمجموعة الثانية (**وزارة البلديات**), وهذا يدل من خلال البحث تفشي ظاهرة الفساد الإداري في وزارة العدل رغم أنها وزارة تمثل اللوائح والقوانين إلا إن ظاهرة الفساد الإداري قد تفشت بها وهذا مادل علية المقياس في هذا البحث .هذا ما لمسه الباحثان من عمل الموظفين ومن خلال أراء أصحاب ا لدعاوي حيث تتعاطى الرشاوى من اجل تقديم وتأخير الدعاوي من خلال إيجاد الصيغ القانونية التي بموجبها تبدل المواد القانونية على حساب الحق .أضافه إلى تأخير البت بالكثير من الدعاوي.

وهذا ينطبق مع ما أكدت عليه نظريات التعلم في مبادئها مثل نظرية (بافلوف –سكنر- وباندورا –وهيل – وثورندايك)ويرى الباحثان إن أسباب ذلك هو ضعف النظام الرقابي وانتشار المحسوبية القانون والتشريعات الدستورية المقررة في قانون العقوبات العراقي . إضافة إلى تجروء الموظفين على التجاوز على تلك التشريعات .

4- نتائج (وزارة الكهرباء) و (وزارة البلديات)

يتضح من جدول(**7**) انه ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين المجموعة الثانية(**وزارة الكهرباء**)والمجموعة الثالثة (**وزارة البلديات**). وهذا يدل من خلال البحث تفشي ظاهرة الفساد الإداري في الوزارتين المذكورتين بنفس الدرجة .

5-- نتائج وزارة الكهرباء ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية :

عند ملاحظة جدول(**8**) يبين تفوق المجموعة ألثانيه(**وزارة الكهرباء**) على المجموعة الرابعة (**وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه**) , في مدى تفشي ظاهرة الفساد الإداري ويرجع ذلك إلى :-

1-- قيام الموظفين في دائرة الكهرباء بالحصول على الأموال وبشكل غير شرعي من المواطنين سواء من اجل التعيينات آو إيصال الكهرباء إلى مناطقهم على حساب المناطق الأخرى. وهذا يتفق مع مبادئ النظريات السلوكية التي دلت من خلال مبادئها على ذلك مثل نظرية بافلوف ونظرية سكنر في مبادئ التعزيز ونظرية كل من هيل وباندورا وثورندايك

2- - يرى الباحثان ان سبب تلك السلوكيات ترجع إلى ضعف النظام الرقابي وقلة الإنتاج على حساب الوقت المحدد للعمل اذ إن معظم العاملين في هذه الدائرة يحصلون على المبالغ المالية (الرواتب) دون قيامهم بعمل يوازي تلك الأموال مما يشجع الكثير منهم على القيام بسلوك الفساد المالي والإداري .

5- نتائج وزارة البلديات والإشغال العامة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية

عند ملاحظة جدول(**9**) يبين تفوق المجموعة الثالثة (**وزارة البلديات**) على المجموعة الرابعة (**وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه**) ويرجع ذلك إلى ما يأتي :-

يعتقد الباحثان إن تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في وزارة البلديات والإشغال ألعامه يرجع إلى إن المخصصات المالية التي تعطى إلى هذه الوزارة هي أكثر بكثير من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كما إن المشاريع الخدمية التي تقوم بها هذه الوزارة مثل (أكساء الشوارع والأرصفة ومد أنابيب المياه وشبكات المجاري) وغيرها من المشاريع الفاشلة والتي تفتقر إلى ابسط معايير الجودة والدقة كلها ساعدت على تفشي هذه الظاهرة فيها .

وبعد تفسير نتائج البحث الحالي جاء تسلسل الوزارات (عينة البحث) في مدى تفشي ظاهرة الفساد الإداري فيها و بالشكل الآتي :-

1- وزارة العدل
2- وزارة الكهرباء
3- وزارة البلديات
4- وزارة العمل والشؤون ألاجتماعيه

الفصل الخامس
الاستنتاجات – التوصيات – الاقتراحات

الاستنتاجات

1- أن القبول بالفساد كأمر واقع شكل احد عوامل الضغط على المنظومة القيمية والتربوية لدى أفراد المجتمع العراقي وفي تبديد قناعاته الأخلاقية والوطنية .

2- ظهور ظاهرة الفساد الإداري وتفشيه في مؤسسات الدولة مما يهدد المنظومة القيمة والتربوية لدى أفراد المجتمع بما يسلب القناعات الأخلاقية والوطنية لديهم .

3-- تهديد مؤسساتنا التربوية بمحاولة انحرافها عن الخط التربوي المرسوم لها وهو تنمية القيم الاجتماعية والأخلاقية المرغوبة لدى الأجيال المتعاقبة

4-- تهديد عمل مؤسسات الدولة المختلفة من خلال تفشي وباء الفساد الإداري والمالي مما يفرض الوقوف بحزم اتجاهه

5-- انحراف في مفاهيم المجتمع المرغوب فيها من خلال تفشي مظاهر سلوكية أوجدها وباء الفساد الإداري والمالي تتمثل بالرشوة والمحسوبية على حساب الحق العام للمواطن .

التوصيات

1-- تفعيل دور المؤسسات ألتربويه بكل مراحلها من اجل خلق قيم وسلوكيات تؤكد على أهمية العمل والكسب الشريف وبيان عواقب الفساد.

2--أتباع وسائل تربويه جديدة وفعاله مثل (ترسيخ التعليم) في تعليم الأطفال المفاهيم ألاجتماعيه المرغوبة مثل (الصدق , الأمانة , الإيثار , التعاون , عدم الخداع والنزاهة) وغيرها أي جعل هذه المفاهيم ثابتة في سلوك الأطفال .

3-- بناء مناهج دراسية حقيقية تحاكي المجتمع ويدركها الطفل في حياته أليوميه .

4-- أقامة المؤتمرات وأعداد البحوث والدراسات بشكل مكثف لتسليط الضوء وبشكل واسع على الفساد وأثاره المختلفة لغرض تطويقه ووضع الآليات المناسبة للحد منه .
5-- تفعيل الجوانب ألروحيه والدينية التي تشجع على الاستقامة والسلوك الجيد .
6-- الشروع بحمله وطنيه لإشاعة ثقافة النزاهة وعلى هيئة النزاهة تفعيل دورها التربوي في هذه ألعمليه وان تكون سباقه إلى تنفيذ هذه الآليات بما يعزز ألمصلحه ألعامه ويسهم في ترسيخ الحكم الصالح .
7-- تضمين المناهج الدراسية ولجميع المراحل ماده عن الفساد الإداري والمالي مع الأخذ بنضر الاعتبار طبيعة كل مرحله دراسية .
8-- تفعيل الدور الرقابي لدائرة المفتش العام في الوزارات وتسليحه بالتشريعات والقوانين التي تسير عليها السياسة الإدارية لكل وزارة وإفهام الموظف بما هو له وما علية وبما يثاب وبما يعاقب علية مع وضع وتوضيح الأسس والأساليب والإجراءات التي تعمل عليها او بموجبها الوزارة المعنية .
9- التأكيد على دراسة حقوق الإنسان في الجامعات والمعاهد لترسيخ تلك الحقوق لتصبح برنامج للتعامل اليومي لاسيما وان الموظف على تماس مع الناس بشكل يومي .
10- يجب أن لا يقتصر عمل المؤسسات ألتربويه على الجوانب التعليمية والأكاديمية فقط بل يجب ممارسة دورها التربوي قبل التعليمي وتضمين مادة مكافحة الفساد ضمن المناهج الدراسية , حتى تتسلح الأجيال القادمة بثقافة النزاهة بما يعزز روح ألمواطنه والوطنية .

الاقتراحات :-

01 إنشاء لجان رقابية تعمل كلجان ظل للجان الرقابية ألموضوعه من قبل ألدوله لتقوية العمل الرقابي في تلك الدوائر 0
02 تفعيل العمل الرقابي بالاطلاع على ملفات الوزارات وسجلات المؤسسات التابعة لتلك الوزارات من خلال ألرقابه ألماليه فيها بين الحين والآخر في ضوء معايير تعمل بها تلك الرقابات المالية 0
03 تفعيل عمل لجان النزاهة بالتعزيز لتأخذ دورها بالتفتيش على ضعاف النفوس واجتثاثهم من تلك الدوائر.
04 إجراء الدراسات على غرار الدراسة الحالية لغرض التذكير بأن أصحاب الكفاءات العلمية في التربية والتعليم دائماً تتصدى لهذه الظاهرة النكراء 0

الهوامش

1- الوائلي ,2006 , ص1-5
2-- الشيباني , 2009, ص1
3-- ألشمري , 2009,ص1
4-- عبد الرحمن , 2001 ,ص81-85
5-- صالح ,2009, ص3-4
6-- الزمخشري ,1985,
7-- صلاح ,2003,ص1
8-- التريكي ,2008,ص2-3
9-- ألصالحي ,2009,ص1
10-- اليرماني ,2003,ص152
11-- الحمراني ,2005,ص7
12-- شلبي ,2004,ص2
13-- بحر ,2008 ,ص3
14-- خير الله ,2004 ,ص67
15-- عبد الفضيل ,2004,ص34-37
16-- محمد ,2006,ص17
17-- صالح ,2009 ,ص2
18-- احمد ,2007,ص1-3
19-- خير الله ,1983,ص73
20-- ألزغلول ,2003,ص 189-197-198-
21--الملحم ,2008,ص6
22-- عاقل ,2004,ص151
23-- الاسدي 2008 ,ص2-4-5
24-- مدنيك ,1981,ص117
25--ألعبيدي ,2003,ص7

26-- داوود ,1990,ص67
27-- أبو النيل ,1980,ص20
28-- عيسوي ,1985,ص45
29-- العجيلي ,2001,ص78
30-- عودة 1988 ,ص323
31-- ألبياتي ,1977,ص183
32-- الغريب ,1977,ص659
33- Closs,1973 ;364
34-- ألبياتي واثناسيوس ,1977,ص293
35-- الفرا ,1987,ص 193
36- عدس ,1982 , ص 251

المصادر

القران الكريم
1-احمد . مظفر جواد (2007) : الفساد وجهة نظر نفسيه . مقال منشور على شبكة الانترنيت (www. Kaadesign. Com
2-الاسدي . غالب محمد رشيد (2008) : أهمية العملية ألتربويه في ترسيخ مفهوم النزاهة في سلوك الأطفال . مقال منشور على شبكة الانترنيت(www. AL naabaa .com)
3- أبو النيل ، محمود السيد (1980) : الإحصاء النفسي والاجتماعي . بحوث ميدانية تطبيقية . القاهرة . ط 3. مكتبة الخانجي،.
4- بحر . يوسف (2008) : الفساد الإداري ومعالجته من منظور أسلامي . مقال منشور على شبكة الانترنيت (www. Islameit. Com).
5- ألبياتي . عبد الجبار توفيق . وزكريا اثناسيوس (1977) : الإحصاء الوصفي والاستدلالي في ألتربيه وعلم النفس . بغداد مؤسسة الثقافة العالمية.
6-البيرماني . تركي خباز (2003) : التدريس (فلسفته ، أهدافه ، تقنياته) . طرابلس. مكتبة طرابلس العلمية العالمية . الجماهيرية العظمى .
7- التريكي . محمد عادل (2008) : من اجل مكافحة الفساد الإداري والمحافظة على المال العام مقال منشور على شبكة الانترنيت ,(www naabaa.. Com)
8- الحمراني . انتصار كاظم جواد (2005) : سايكلوجية التدريس ووظائفه . عمان الأردن دار الاخوه للنشر والتوزيع
10- خير الله . داوود (2004) : الفساد كظاهرة عالميه واليات ضبطها . بيروت . مجلة المستقبل العربي .عدد309 .
11- خير الله , سيد محمد وممدوح الكناني (1983) : سيكولوجية التعلم بين النظرية والتطبيق . دار النهضة العربية .بيروت .
12- داوود .عزيز حنا .وأنور حسين (1990) : مناهج البحث التربوي . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . جامعة بغداد .دار ألحكمه للطباعة والنشر .
13- ألزغلول . عماد (2003) : نظريات التعلم . عمان , الأردن . دار الشروق .
14- الزمخشري (1985) : جار الله محمد بن عمر ابو القاسم.
15- شلبي . مغاوري (2004): لفساد مارد يهدد التنمية, مقال منشور على شبكة الانترنيت ..www Islam-online Com)
16- ألشمري . جواد كاظم (2009) : الفساد الإداري في العراق والمعالجة المطلوبة ., مقال منشور على شبكة الانترنيت (www . naabaa.. Com),
17- الشيباني . احمد عبد الحمزه (2009) : الفساد الإداري حاضنه الإرهاب . مقال منشور على شبكة الانترنيت (www . naabaa.. Com),
18- صالح . عامر (2009) : الإبعاد ألتربويه والنفسية للفساد الإداري والمالي في العراق . مقال منشور على شبكة الانترنيت (www. Free . pens . com)
19- ألصالحي . عدنان (2009): الفساد وتهديد القيم الإنسانية . مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث . شبكة النبأ المعلوماتية http : // shrc. Com
20- صلاح . عماد (2003) الفساد والإصلاح. دمشق . منشورات اتحاد الكتاب العربي,.
21- عاقل . فاخر (2004) : علماء اثروا في ألتربيه وبحوث أخرى . بيروت . دار شعاع للنشر والعلوم .
22- عبد الرحمن . نوزاد (2001) : الفساد والتنمية والتحدي والاستجابة . مجلة الإداري . ألسنه 23 , العدد86.
23- عبد الفضيل . محمود (2004) : مفهوم الفساد ومعاييره . .بيروت . مجلة المستقبل العربي . ألسنه 27. العدد 309

23 – ألعبيدي . محمد جاسم . و الحداد احمد محمد (2003) : المنهج المدرسي لطلبة معاهد المعلمين وكليات ألتربيه . ليبيا . دار الكتب الوطنية.
24 – العجيلي . صباح حسين . وآخرون (2001) : مبادئ القياس والتقويم التربوي بغداد. مكتب احمد الدباغ للنشر.
25 – عدس , عبد الرحمن (1982) : الإحصاء الوصفي والاستدلالي , عمان ,ج1, ط2 , مكتبة النهضة الإسلامية
26- عوده . احمد سليمان. وخليل يوسف الخليلي (1988) : الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية. عمان . ط 1. دار الفكر للنشر والتوزيع..
26 - عيسوي . عبد الرحمن محمد (1985) : القياس والتجريب في علم النفس والتربية الإسكندرية . دار المعارف الجامعية.
27- الغريب . رمزية (1977) : التقويم والقياس في المدارس الحديثة القاهرة . مكتبة الانجلو المصريه.
28- الفرا , فاروق حمدي (1987) : ودور التقنيات التربوية في تطوير بعض عناصر المنهج المدرسي . مجلة رسالة الخليج العربي . مكتب التربية العربي لدول الخليج، ع 12.
29 - الملحم . إسماعيل (2008) : تنشيط قدرات الطفل على التعلم . دار علاء الدين للنشر والتوزيع , دمشق
30 – محمد . مازن مرسول (2006) : في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة . مجلة النبأ. العدد 80 , كانون الثاني
31 – مدنيك . س . وآخرون (1981) : التعلم , ترجمة عماد الدين إسماعيل . بيروت . دار الشروق .
32 - الوائلي ,ياسر خالد بركات (2006) :الفساد الإداري .مفهومه . مظاهره. أسبابه. مجلة النبأ . العدد 80 . كانون الثاني.

المصادر الأجنبية

33- Closs, G. and Stanly J.,(1973) Statistical method in education and psychology, New York, Prentice Hall Inc.,.

الملاحق

ملحق رقم (1) مجتمع البحث(دوائر أربع وزارات في محافظة بابل عام 2009)

ت	وزارة البلديات	مديرية بلدية الشوملي
.1	وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية	دائرة رعاية بابل
.2		
.3	وزارة الكهرباء	محطة كهرباء المسيب
.4	وزارة العدل	دائرة السجن الإصلاحي في بابل

ملحق رقم (2) أسماء الخبراء والمتخصصين

ت	الاسم	التخصص	مكان العمل
1-	أ.م.د حسين ربيع	علم النفس التربوي	جامعة بابل/كلية التربية/قسم العلوم النفسية والتربوية
2-	أ . م .د كاظم عبد نور	علم النفس	جامعة بابل/كلية التربية/قسم العلوم النفسية والتربوية
3-	أ.م.د إبراهيم كاظم	طرائق تدريس العلوم	جامعة المثنى/ كلية التربية
4-	م. ثامر نجم	طرائق تدريس العربي	جامعة المثنى/ كلية التربية
5-	م. لؤي خزعل	علم النفس	جامعة المثنى/ كلية التربية
6-	م . عماد ألعتابي	علم النفس	جامعة المثنى/ كلية التربية
7-	م.م راضي حسن	علم النفس	جامعة القادسية/ كلية التربية

ملحق رقم (3)

استبانه الفساد الإداري

ت	الفقرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	لا تنطبق
1	هل تستطيع العمل بدون مقابل ؟					
2	هل تشعر بالارتياح عندما يقدمون لك الهدايا في عملك ؟					
3	هل تستعمل المفاهيم التي بواسطتها تستطيع أن تحصل على الهدايا في عملك ؟					
4	هل تحب انجاز أعمال الآخرين بسرعة ؟					
5	هل يهمك شعور الآخرين بالاستياء عندما لا تنجز أعمالهم إثناء العمل ؟					
6	هل يزعجك عدم دعوتك لحضور الحفلات الخاصة والرحلات ؟					
7	هل حصولك على الأموال والهدايا يدفعك إلى أداء عملك بشكل أفضل ؟					
8	هل ترغب أن يصاحب كل عمل تقوم به في دائرتك استلام اجر علية ؟					
9	هل ترى أن الموظف خادم لمجتمعة من خلال وظيفته العامة ؟					
10	هل تحب أن تستمر في العمل دون أن تحقق ما تصبو إلية ؟					
11	هل حبك للعمل يدفعك للإبداع فيه بشكل كبير ؟					
12	هل تنجز أعمال الناس التي لا تعرف أصحابها ؟					
13	هل غالبا ما تذهب إلى العمل متأخرا ؟					
14	هل المبالغة في مديحك يقلل اندفاعك للعمل ؟					
15	هل خدمة الناس تجعلك ترغب في انجاز أعمالهم ؟					
16	هل تنجز أعمال الآخرين دون النظر إلى أسمائهم ؟					
17	هل تشعر بالارتياح عند انجازك لأي عمل تكلف بة ؟					
18	هل تلبي دعوة أي شخص يدعوك إلى بيته ؟					
19	هل ترغب في تحمل المسؤولية في العمل ؟					
20	هل تحاول تجاهل أوامر وتوجيهات رؤسائك في العمل ؟					
21	هل يهمك إذا ما تم إهدار الأموال العامة في أثناء العمل ؟					
22	هل غالبا ما تشارك الآخرين في أسرار الوظيفة ؟					
23	هل تتمنى أن تحصل على وظيفتين في آن واحد ؟					
24	هل تهمك الدقة في العمل ؟					
25	هل ترى أنة ليس هناك رشوة وإنما هناك هدية ؟					